

Distr.: General  
30 November 2009  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة السابعة  
جنيف، ٨-١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس  
حقوق الإنسان ١/٥\*

نيكاراغوا

\* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

## أولاً - المنهجية

١ - أعدت دولة نيكاراغوا<sup>(١)</sup> هذا التقرير في إطار مشاورة ومشاركة واسعتين لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني، مع مراعاة خصائص تشخيص النظام القضائي والتوصيات الناجمة عن التوجهات الاستراتيجية وخطة العدل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ المعبر عنها في إطار الأعمال التي يضطلع بها المكتب الفرعي للعدل، التي أسفرت عن مجموعة من السياسات العامة التي تشكل اتفاقاً وطنياً للعدالة الجنائية<sup>(٢)</sup>. وعلاوة على ذلك، نظم أيضاً منتدى<sup>(٣)</sup> بشأن الدولة وحقوق الإنسان والشرطة والتنمية شارك فيه مكتب النائب العام للدفاع عن حقوق الإنسان، ومركز نيكاراغوا لحقوق الإنسان، واللجنة الدائمة لحقوق الإنسان، الخ، فضلاً عن الرابطات، والنقابات، والجامعات، والأجهزة العامة المستقلة. وعُهد بإعداد التقرير إلى لجنة مشتركة بين المؤسسات العامة، بتنسيق من رئاسة الجمهورية، ومحكمة العدل العليا، ووزارة الخارجية.

## ثانياً - السياق التاريخي

٢ - بدأت نيكاراغوا<sup>(٤)</sup>، منذ الثورة الشعبية الساندينيسية<sup>(٥)</sup>، تحويل الهياكل الاقتصادية والسياسية والقضائية والاجتماعية، وسنت دستورها<sup>(٦)</sup> في عام ١٩٨٧؛ وأسفرت هذه العملية عن تغيير عميق، سواء من الناحية الكمية أو النوعية. ويؤكد الدستور، في ديباجته، على إضفاء الطابع المؤسسي على مكاسب الثورة وبناء مجتمع جديد يقضي على أي نوع من الاستغلال ويحقق المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين مواطني نيكاراغوا مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ويتم فيه التركيز على الإنسان بوصفه المستفيد من الدستور، وليس على تنظيم الدولة في حد ذاتها. ويكرس الباب الرابع، المخصص لحقوق شعب نيكاراغوا وواجباته وضماناته، الحقوق الفردية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والأسرية وحقوق العمل والتعليم والثقافة، وكذلك حقوق المجتمعات المحلية للساحل الأطلسي<sup>(٧)</sup>. ويشكل الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها سياسة تتبعها الدولة.

٣ - وتُبرز مشاركة نيكاراغوا النشيطة في مجلس حقوق الإنسان، وقبل ذلك في لجنة حقوق الإنسان، الطابع غير الرجعي لهذه العملية، التي بدأت في عام ١٩٧٩. ويوجد، في هذا المجال، عدد لا يُحصى من المنظمات غير الحكومية والرابطات غير الربحية<sup>(٨)</sup>. ويلاحظ أيضاً تغير في الموقف على المستوى الثقافي والأخلاقي. فانضمام نيكاراغوا الكامل إلى النظام الدولي لحقوق الإنسان وتعاونها مع الآليات الإقليمية والعالمية فتحا بعداً جديداً في هذا الصدد؛ وبالفعل، أصبحت الحقوق الاجتماعية الآن، حقوقاً ملموسة تُنفذ في إطار مشاريع وبرامج مثل "القضاء التام على الجوع" و"القضاء التام على الربا" و"بناء منازل للشعب" و"قسمة الإنتاج الغذائي" و"برنامج الحب"، الخ، بعد أن كانت قيمتها بلاغية فقط. وقد أذعن نيكاراغوا عدة مرات للعدالة الدولية، ونفذت قرارات الهيئات المعنية<sup>(٩)</sup>.

٤- وقد اعتمدت دولة نيكاراغوا النموذجين الدستوريين لأمريكا الشمالية (١٧٨٧) وفرنسا (١٧٨٩)، اللذين يؤكدان أن الأمن العام مسؤولية أساسية للدولة، التي يجب أن تضمن تماماً حقوق<sup>(١٠)</sup> الإنسان في الحياة والحرية والمساواة والملكية والأمن. وفي هذا الصدد، قررت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، منذ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مواجهة الجريمة المنظمة ووضع حد لاتجاه كان يؤثر سلباً على نوعية حياة الأشخاص والقدرة الإنمائية للبلد<sup>(١١)</sup>. ورئيس الجمهورية هو الذي نسق شخصياً بشكل سلس أنشطة الجيش والشرطة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويدخل ضمان الأمن، ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال ضمن أولويات الدولة. ولا يُسمح بالاحتلال غير المشروع للملكية ولا بالطرد التعسفي ولا تنتهجهما الدولة في سياستها.

## ألف - الإطار القانوني

٥- يُضمن الدستور وحزمة حقوق الإنسان المكرسة فيه في إطار مؤسسة الحماية<sup>(١٢)</sup> (Amparo)، أي الحماية من الأحكام المخالفة للدستور، والحماية في حد ذاتها، والاستئناف لأغراض إحضار الشخص (Habeas Corpus)، والاستئناف بموجب حق إتاحة المعلومات وتصحيحها، والاستئناف في حالة تنازع اختصاص السلطات الحكومية. ولا يجوز تعليق الحقوق والضمانات الدستورية في كامل الإقليم الوطني أو جزء منه إلا إذا اقتضى ذلك أمن البلد أو الظروف الاقتصادية أو في حالة كارثة وطنية<sup>(١٣)</sup>. ويُعترف بالحقوق الأساسية التي تلتزم الدولة بحمايتها في إطار مبدأ "الضمانات الفردية".

٦- ويحدد دستور عام ١٩٨٧، المنقح عدة مرات، معايير تتصل بحقوق الإنسان منها على الخصوص الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية<sup>(١٤)</sup>، والحظر الصريح لأي شكل من أشكال التمييز<sup>(١٥)</sup>، وإمكانية الحصول على التعليم الابتدائي الإجباري والنجاني، في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية والثانوية<sup>(١٦)</sup>، والصحة<sup>(١٧)</sup>، والاعتراف بالتزام الدولة بإصلاح الأضرار التي تمس بحقوق الأفراد<sup>(١٨)</sup>، وإصلاح نظام قضاء الأحداث<sup>(١٩)</sup>، وإلغاء عقوبة الإعدام<sup>(٢٠)</sup>، والحق في المعلومات<sup>(٢١)</sup>، وإصلاح نظام الأمن العام والعدالة الجنائية<sup>(٢٢)</sup>.

٧- ويكرس الدستور مبدأ الاختصاص الحصري ووحدة الاختصاص، أي القدرات "القضائية للمحاكمة وتنفيذ الأحكام التي تدخل حصراً ضمن اختصاص السلطة القضائية"؛ وبشكل استثنائي، تنظر المحاكم العسكرية حصراً في الأخطاء والجرائم العسكرية البحتة، دون أن يمس ذلك بالإجراءات والطعون الممكنة أمام محكمة العدل العليا<sup>(٢٣)</sup>. والجدير بالذكر أنه تم إقرار وإصدار مدونة الإجراءات الجنائية العسكرية، مما شكل تقدماً في تحديث نظام العدالة الجنائية العسكرية وسمح بمطابقته مع النظام القضائي الوطني<sup>(٢٤)</sup>. وعلاوة على ذلك، ينص الدستور بشكل عام على أن "إقامة العدل تضمن مبدأ المشروعية، وتحمي حقوق الإنسان وتشرف عليها بتطبيق القانون في المجالات التي تدخل في اختصاصها".

## باء - الإطار المؤسسي

٨- لتنفيذ الإجراءات المؤسسية، وضعت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية الخطة الوطنية للتنمية البشرية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١<sup>(٢٥)</sup>، مع مراعاة الفوارق بين الجنسين، من أجل كفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وتعزيز وتشجيع الدفاع عن هذه الحقوق، من خلال موازنة التشريعات والاهتمام على أساس الأولوية بأضعف الفئات، في إطار حملات للتوعية بحقوق الإنسان.

٩- وتتضمن الخطة الوطنية للتنمية البشرية استراتيجية إنمائية تشدد بشكل خاص على نموذج سلطة المواطنين ومبادئ التنمية البشرية ومشاركة المواطنين واستشارتهم، في إطار نظام وطني للرفاه والمساواة الاجتماعية قائم على استراتيجيات وسياسات واضحة في مجالات التغذية<sup>(٢٦)</sup> والصحة والتعليم والسكن الاجتماعي والماء الصالح للشرب والأمن الاجتماعي؛ وهكذا تُعزز حقوق الإنسان بفضل سياسات عامة توضع بشكل توافقي مع السكان. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على الآليات القانونية والإدارية الرامية إلى ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان، من أجل إنشاء ثقافة قوامها احترام وحماية حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تتمسك نيكاراغوا باحترام الالتزامات الدولية التي تقع على عاتقها بموجب معاهدات وصكوك حقوق الإنسان المدججة أو غير المدججة في الدستور.

١٠- ومن أجل تعزيز وتشجيع حماية حقوق الإنسان، عملت الدولة جاهدة، منذ عام ٢٠٠٧، على تدريب الموظفين. وفي هذا الصدد، ينبغي التشديد على أن هذا التدريب جزء من برنامج الأكاديمية العسكرية وأكاديمية الشرطة الوطنية<sup>(٢٧)</sup> على السواء، إذ أن هاتين المؤسستين قدمتا، بتنسيق مع وزارة الخارجية، دورات تدريبية بشأن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فعلت وزارة الداخلية الشيء نفسه في إطار نظام السجون، بتدريب الموظفين وكذلك الأشخاص المحرومين من الحرية. وأنشأ مكتب المدعي العام للجمهورية وحدة متخصصة في مجال حقوق الإنسان.

١١- وأنشأ الإصلاح الدستوري لعام ١٩٩٥ مكتب المدعي العام لحماية حقوق الإنسان، وفقاً لمبادئ باريس. وأعد المكتب منذ إنشائه ووجه إلى مختلف مؤسسات الدولة أكثر من ٢٠٠٠ قرار تتضمن توصيات تتعلق عموماً بعدم احترام مدونة آداب سلوك الشرطة، والوصول إلى العدالة سواء في إطار السلطة القضائية أو النيابة العامة، وعدم احترام مدونة آداب سلوك مهنة الطب والضمان الاجتماعي. ومن ثم، أمكن فعلاً ممارسة الحق في تقديم التماسات<sup>(٢٨)</sup>، الذي ينص عليه الدستور، مثله مثل الحق في المعلومات الصحيحة والمعلومات العامة؛ وفيما يتعلق بهذا الحق الأخير، ينبغي ذكر الإصدار الأخير للقانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات العامة.

## جيم - الالتزامات الدولية لنيكاراغوا

١٢- وفقاً لدستور نيكاراغوا، تصبح المعاهدات والبروتوكولات<sup>(٢٩)</sup> الدولية التي يبرمها رئيس الجمهورية وتقرها الجمعية الوطنية قانوناً من قوانين الجمهورية. وقد أثبتت السوابق القضائية لمحكمة العدل العليا أن المعاهدات الدولية أدنى مرتبة من الدستور<sup>(٣٠)</sup>. ومن ثم، فإن المعاهدات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان تصبح جزءاً من القانون الداخلي بمجرد تصديق الجمعية الوطنية عليها، ويمكن إذاً الاحتجاج بها أمام المحاكم. وعلاوة على ذلك، أعلنت الجمعية الدستورية لنيكاراغوا أن "كل شخص يوجد في الإقليم الوطني يتمتع بحماية الدولة وبالاعتراف بالحقوق الملازمة للشخص الإنساني، وبالاحترام المطلق لحقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها، وبالإعمال التام للحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، وعهد منظمة الأمم المتحدة الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والتي وضعتها منظمة الدول الأمريكية". و"... يتمتع الأطفال بحماية خاصة وبجميع الحقوق التي تقتضيها حالتهم؛ لذلك فإن اتفاقية حقوق الطفل نافذة تماماً" (المادتان ٤٦ و ٧١ من الدستور). وفي نهاية الأمر، يتمثل هدف هذه النصوص في كفالة التطبيق الفعال لعدد كبير من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا تبقى هذه الحقوق مجرد خطاب بلاغي.

١٣- ونيكاراغوا طرف في ١٣ من أصل ١٦ معاهدة<sup>(٣١)</sup> دولية أساسية لحقوق الإنسان؛ وهي تعترف علاوة على ذلك باختصاص عدد من هيئات الرصد، بما في ذلك أهليتها لتلقي الشكاوى والبلاغات الفردية وإجراء التحقيقات. والتزمت نيكاراغوا بتقديم التقارير الدورية، وقدمت ردوداً على الملاحظات والتوصيات الموجهة إليها من هيئات المعاهدات. وهي أيضاً طرف في صكوك القانون الدولي الإنساني، التي تهدف إلى حماية اللاجئين وطالبي اللجوء، وكذلك في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصكوك أخرى لليونسكو واليونسيف<sup>(٣٢)</sup>.

١٤- وعلاوة على ذلك، فإن نيكاراغوا طرف في الصكوك الرئيسية للبلدان الأمريكية المتصلة بحقوق الإنسان؛ وفي شباط/فبراير ١٩٩١، قبلت اختصاص محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان. وكانت نيكاراغوا طرفاً في منازعات أمام المحكمة، وقبلت قراراتها ونفذتها، لا سيما في قضية ممتلكات الشعوب الأصلية لجماعة أواس تينغني<sup>(٣٣)</sup>. ومنذ عام ٢٠٠٤، تلقت نيكاراغوا زيارة مختلف آليات منظومة الأمم المتحدة مثل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجناب وما يتصل بذلك من تعصب، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء.

## ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

١٥ - تشجع نيكاراغوا على أوسع مشاركة لمنظمات المجتمع المدني وتعزيز الإدماج مع مراعاة الفوارق بين الجنسين. ورعت وضع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وانضمت إليه، كما انضمت إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإلى البروتوكول الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٦ - وسجلت الدولة تقدماً هاماً في إطار عملية توطيد الديمقراطية في البلد. ولكنها ما زالت تواجه بعض الصعوبات الناجمة عن تطبيق النصوص الجديدة التالية: مدونة الإجراءات الجنائية، والقانون الجنائي، وقانون مهنة القضاء، وقانون المنازعات الإدارية<sup>(٣٤)</sup>؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على المحاكم الجنائية للأحداث وإنشاء المحاكم الأسرية؛ والنموذج الجديد لإدارة الأوامر القضائية؛ والتنفيذ الكامل للسياسات الحكومية المتعلقة بأمن الأشخاص، ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والإرهاب، فضلاً عن التطبيق الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان على مستويات مختلفة، بما في ذلك المواثيق التشريعية الكاملة مع المعاهدات الدولية، وتعزيز المؤسسي والاستخدام الفعال للسوابق القضائية الدولية في هذا الصدد.

## ألف - الحقوق المدنية والسياسية

١٧ - جعلت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية من تعزيز دولة القانون والأمن القضائي أحد المحاور الأساسية لعملها. وفي الوقت الحاضر، ما زال يتعين توقيع الاتفاق الوطني بشأن العدالة الجنائية، الذي وضعه نظام العدالة الجنائية، والذي يحدد الاستراتيجيات والسياسات العامة الرامية إلى تعزيز العدالة الجنائية في نيكاراغوا، التي تشمل وضع مؤشرات لقياس عمل مؤسستي الشرطة والنيابة العامة، بمشاركة سلطة المواطنين والمنظمات غير الحكومية والرابطات ذات الصلة. ويتعلق الأمر بإنشاء نظام عدالة جنائية يمكن الوصول إليه أكثر من ذي قبل وأكثر شفافية وانفتاحاً وحدائثاً وفعالية وكفاءة وملاءمة، ويحفظ مبدأ الأمن القضائي ويطوره.

١٨ - وفي إطار إصلاحات نظام العدل، يتعين التشديد على تنفيذ النظام الجنائي الاتهامي، عوضاً عن النظام التفتيشي، مما يفترض تغييراً جذرياً في إقامة العدل. ويهدف الإصلاح إلى توطيد نظام ضمانات تُحترم أيضاً في إطاره حقوق الضحية والمهان والمتهم، بالاستناد إلى افتراض البراءة. ويتميز هذا النظام بطبيعته الاتهامية والشفوية، مما يساهم في زيادة الشفافية، مع ضمان علاقة مباشرة بين القاضي والأطراف، ومع السماح بأن تتم الإجراءات الجنائية على

نحو أكثر مرونة وعقلانية. ويتوخى النظام آليات بديلة لتسوية منازعات الجرائم الأقل خطورة، ويكرس أيضاً مبدأ بطلان أي إثبات يتم الحصول عليه بانتهاك حقوق الإنسان. ويشمل هذا النظام تدابير محددة ضد الجريمة المنظمة مطابقة لاتفاقية الأمم المتحدة.

١٩- وتضطلع النيابة العامة بمهمة الاتهام وبتمثيل المجتمع وضحية الجريمة في إطار الدعوى الجنائية؛ وهي تضع التوجهات القضائية للشرطة ومؤسسات أخرى فيما يتعلق بالبحث عن الإثباتات للمحاكمة؛ وتمارس شبه احتكار للدعوى الجنائية، إذ ينص القانون الجنائي<sup>(٣٥)</sup> الجديد على إمكانية رفع دعوى ذات طبيعة خاصة<sup>(٣٦)</sup> عندما تمتنع النيابة العامة عن ممارسة هذا الحق.

٢٠- إمكانية الوصول إلى العدالة الجنائية كسياسة للدولة<sup>(٣٧)</sup>. تعزز نيكاراغوا وتوسع إمكانية الوصول إلى العدالة الجنائية، بحيث تتم إزالة الحواجز القائمة حالياً (الحواجز الاقتصادية، وحقوق الدفاع المحدودة، والحواجز الجغرافية، والاجتماعية، والثقافية، والجنسانية، وغيرها). وهذا البرنامج، الذي سيُنفذ في المناطق التي تعاني من فقر مدقع، يهدف بوجه خاص إلى تشجيع اللجوء إلى آليات بديلة لتسوية المنازعات، مع السعي إلى زيادة تطوير العدالة المجتمعية والإصلاحية.

٢١- ولتيسير الوصول إلى العدالة، لا سيما للسكان الريفيين، والفئات المحرومة اقتصادياً، خاصة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمراهقين، التي واجهت تاريخياً مشاكل خطيرة في هذا الصدد، نفذت محكمة العدل العليا مشاريع أدت دوراً هاماً، مثل مكتب المدافع العام والميسرين القضائيين. وخلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، تم تعيين ٦٥ مدافعاً عاماً جديداً (ليرتفع عددهم بذلك إلى ١٥٠)، يكفلون حضوراً في ٧١ مندوبية؛ وبين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، قدموا مساعدتهم في ٦٢ ٥٢٢ قضية. وسمحت هذه العملية بالإسهام في نمو ثقافة مدنية قضائية، وتيسير الوصول إلى العدالة، والحد من الجريمة والتراعات، وتحسين الأمن، مما ترتبت عليه آثار اقتصادية، وسمح برفع مستويات الإنتاج في المجتمعات المحلية التي يوجد فيها ميسرون قضائيون<sup>(٣٨)</sup>.

٢٢- ويقوم نظام السجون في نيكاراغوا على قانون نظام السجون وتنفيذ العقوبات<sup>(٣٩)</sup>. وتنص المادة ٢ من هذا القانون على أن هذا النظام يخضع للضمانات والمبادئ المعلن عنها في الدستور السياسي وغيره من قوانين الجمهورية، والأنظمة ذات الصلة، ومدونة السلوك والصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدها نيكاراغوا وأدجتها في قانونها الوضعي، والتي يجب إذا مراعاتها بدقة. وعلاوة على ذلك، يشكل احترام الحياة والكرامة الإنسانية الإطار الذي تضرب فيه جذور نظام السجون الذي أنشئ في عام ١٩٧٩.

٢٣- ويشارك نزلاء السجون في مختلف برامج إعادة التأهيل، التي يمكن أن نذكر منها ما يلي: التعليم المدرسي الابتدائي والثانوي، والتعليم العالي، والتدريب التقني، وتدريب المدربين (الراشدين والمراهقين). ويتلقى السجناء أيضاً تدريباً في المجالات التالية: حقوق

الإنسان والصحة والرياضة والفنون والعمل والدين. وتم تحديث نظام السجون وإعطاؤه صبغة مهنية؛ ووضعت ونُفذت استراتيجيات تيسر إعادة التأهيل وإعادة التكييف وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المحرومين من الحرية. ويتألف نظام السجون الوطني<sup>(٤٠)</sup> من ثمانية مراكز احتجاز تبلغ طاقتها الاستيعابية ٧٤٢ ٤ مكاناً؛ وحتى تاريخه، يصل عدد السجناء إلى ٩٥٢ ٥ سجيناً. ويصل فائض السجون إلى ٢٥,٥١ في المائة. ولا توجد مراكز أمن مشدد، وذلك أساساً لأسباب متعلقة بالميزانية.

٢٤- ويميز الشرطة الوطنية لنيكاراغوا شعور بالانتماء والقرب تجاه المجتمع المحلي، واحترام عميق للشخص الإنساني، إذ تشكل حقوق الإنسان في هذا الصدد أحد الأركان الأساسية لنظرية الشرطة. وتنص المادة ٩٧ من الدستور وكذلك المادة ١ من قانون الشرطة الوطنية<sup>(٤١)</sup> على أن "مهمة الشرطة الوطنية تتمثل في ما يلي: حماية حياة الأشخاص وسلامتهم وأمنهم والممارسة الحرة لحقوق المواطنين وحرياتهم؛ وهي علاوة على ذلك مكلفة بمنع الجرائم ورفع دعاوى، وكذلك الحفاظ على النظام العام الاجتماعي الداخلي". وتنفذ الشرطة الوطنية لنيكاراغوا نموذج الشرطة المجتمعية الاستباقية، القائم على العلاقة بين الشرطة والمجتمع المحلي، مما يسمح بتحديد أخطر المشاكل وإيجاد حل لها.

٢٥- وكان للأزمة الاقتصادية العالمية آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، مثل ارتفاع معدل الجريمة إجمالاً بنسبة ١١ في المائة عن معدلها في عام ٢٠٠٨؛ وتسجل ماناغوا ٤٢ في المائة من الشكاوى المقدمة في البلد، مع كون السرقة مع التخويف الجريمة التي تسبب أكبر قدر من انعدام الأمن.

٢٦- وفي عام ٢٠٠٨، أجرت الشرطة ٥ ٠٠٠ نشاط لدعم الأحزاب السياسية في إطار الحملة الانتخابية البلدية في ١٥٣ بلدية. وأُنجزت ٢٨٥ خطة تنفيذية للوقاية في مجموع البلد، خلال فصل الصيف، وفي نهاية العام، وخلال الأسبوع المقدس وأيام الأعياد الوطنية. وعلاوة على ذلك، نُفذ البرنامج الخاص للأمن في الأرياف لضمان الإنتاج وكفالة حماية الأشخاص والممتلكات. وصدورت ١٠,٥ أطنان من المخدرات خلال ٣٥ عملية أُجريت ضد متحجرين دوليين، وكذلك ٢ ١٣٠ عملية ضد موزعين فرعيين وأماكن للاستهلاك على الصعيد الداخلي. وتلقت دائرة الشؤون الداخلية للشرطة الوطنية ٣ ٩٢١ شكوى، في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، منها ٢ ٧٩٨ شكوى (أي ٧١,٣٦ في المائة) تتعلق بقضايا انتهاك مفترضة لحقوق الإنسان، وطُبّق ١ ١٦٤ تديراً تأديبياً. وانخفضت الشكاوى المرفوعة بشأن اعتداءات قوات الشرطة بنسبة ٢٤ في المائة عما كانت عليه في العام السابق.

٢٧- واعتمدت المعالجة الآلية للإجراءات المتصلة بتحقيق الشرطة، والشكاوى، والوقاية، وحالات الطوارئ، والاتصال. كما تم تحسين زنرانات الحبس الاحتياطي، مع إنشاء أجنحة جديدة للنساء والمراهقين. وطبقاً لقواعد نظام السجون، فُتحت أماكن مخصصة للزيارات الزوجية، ونُفذت برامج لمحو الأمية وتقديم الرعاية الطبية في منطقة الأطلسي الجنوبي المتمتعة



بالحكم الذاتي. وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، سُجّلت ٦٠ ٤٢٥ عملية احتجاز، بينما استفاد ١ ٢٠٩ محتجزين من الآجال التي ينص عليها القانون، أي ٢ في المائة من مجموع المحتجزين.

٢٨- وفيما يتعلق بمسألة العلاقات بين الجنسين، يجدر بالذكر إنشاء إدارة متخصصة للنساء والأطفال لتقديم رعاية نفسية اجتماعية متخصصة ووقائية إلى ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وعلاوة على ذلك، وُضعت خريطة للمسارات المتبعة للاتجار بالأشخاص، ونُظمت أربع حملات للتوعية بالعنف تجاه المرأة. وأنشأت المفوضية المكلفة بالمرأة والطفولة ١٢ مندوبية جديدة منذ عام ٢٠٠٥، ليصل عددها على الصعيد الوطني إلى ٣٨ مندوبية يقدم فيها ١ ٣٥٠ موظفاً الرعاية إلى ضحايا العنف الأسري والجنسي بجميع أشكاله، ويُحتفظ فيها بسجل لضحايا العنف الأسري والجنسي.

٢٩- وأنشأ مكتب المدعي العام للجمهورية الوحدة المتخصصة في العنف الجنساني. وعلى المستوى المؤسسي، تتمثل السياسة المتبعة دائماً في رفع الدعاوى الجنائية في قضايا العنف الأسري أو المتزلي، مع بقاء الفحص غير الرسمي للقضية إجبارياً حتى عندما تتخلى الضحية عن التهمة المحددة. وهناك ضمان لمبدأ المجانية، وقد عُيّن مدعيان جديان لتوسيع نطاق عمل الوحدة المتخصصة في الإهمال المتعمد لدفع نفقات الأغذية وفي سوء المعاملة، مما يساهم في ضمان حق الأطفال في التغذية.

٣٠- وقد أدمجت نيكاراغوا، وهي طرف في اتفاقية حقوق الطفل<sup>(٤٢)</sup>، الأحكام التالية في دستورها<sup>(٤٣)</sup>: "يتمتع الطفل بحماية خاصة وبجميع الحقوق التي يقتضيها وضعه؛ ولهذا الغرض، تنفذ اتفاقية حقوق الطفل تنفيذاً تاماً"، وأصدرت أيضاً قانون الطفولة والمراهقة<sup>(٤٤)</sup>.

٣١- وهكذا، نُفذ نموذج جديد للعدالة الجنائية للمراهقين يضمن مراعاة الأصول القانونية ويسر إدماج المراهقين في الأسرة والمجتمع. وابتداءً من الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، انتقلت نيكاراغوا من نظام عدالة عقابي أبوي إلى نظام عدالة جنائية للأحداث<sup>(٤٥)</sup>، قائم على الإصلاح، ويسمح بتأكيد أن المراهقين يُعاقبون وفقاً للجريمة الجنائية، وليس للأسباب التي دفعتهم إلى خرق القانون<sup>(٤٦)</sup>.

٣٢- وتتضمن الخطة التنفيذية الشاملة<sup>(٤٧)</sup> لمحكمة العدل العليا ثلاثة عناصر هي كما يلي: (أ) تحسين ظروف الحبس المؤقت للقصر والمراهقين؛ (ب) زيادة تغطية المحاكم والمنشآت المنصوص عليها في قانون الطفولة والمراهقة؛ (ج) تخصص موظفي نظام العدل. وفي إطار العنصر الأول، كان الأمر يتعلق بالعمل بتنسيق مع المجلس الوطني للحماية المتكاملة للأطفال والمراهقين. وفي إطار العنصر الثاني، أنشأت محكمة العدل العليا ١٧ محكمة محلية جنائية للأحداث وواحدة بموجب القانون في سيونا، بدعم من اليونيسيف. وفيما يتعلق بالعنصر الثالث، تم تحقيق تخصص موظفي نظام العدل بفضل تدريب يقدم في كلية التدريب القضائي؛

وعلاوة على ذلك، أُعد دليل للإجراءات موجه لقضاة المحاكم المحلية الجنائية للأحداث، كما أُعد نموذج للتحقيق معنون "نظام المسؤولية الجنائية للأحداث"<sup>(٤٨)</sup>.

٣٣- ويشير معهد الطب الشرعي إلى أنه تم تقديم الرعاية إلى ١ ٧٩٠ مراهقاً وتوفير المتابعة النفسية لـ ١ ٣٤٦ منهم في عام ٢٠٠٧ و ١ ٢٢٢ في عام ٢٠٠٨، أي ما مجموعه ٢ ٥٦٨ حالة فردية؛ وعلاوة على ذلك، تم تأمين متابعة اجتماعية، وكذلك زيارات منزلية وإلى مؤسسات نظام السجون، فضلاً عن ٤١٥ عملاً اجتماعياً تربوياً.

٣٤- ووفقاً للدستور، يجب على جنود جيش نيكاراغوا<sup>(٤٩)</sup> "أن يتلقوا تربية مدنية وفي مجال حقوق الإنسان...". وفي الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ضمن الجيش ظروف السلم والأمن في الإقليم الوطني، بفضل تطبيق خطط تنفيذية لمواجهة التهديدات التقليدية والجديدة، مثل الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والجريمة المنظمة والأنشطة المتصلة بها، في جملة أمور أخرى. وقدم مساعدة مناسبة إلى السكان المتأثرين بظواهر طبيعية وبشرية المنشأ، مع التركيز بشكل خاص على الوضع الناتج عن الإعصار فيليكس، وتعزيز قدرة النظام الوطني لمنع الكوارث على الاستجابة بتشكيل لجان وألوية على الصعيدين البلدي والمحلي.

٣٥- وفي إطار البرنامج الوطني لإزالة الألغام لأغراض إنسانية واتفاقية أوتاوا، نُفذت الخطة العامة بنسبة ٩١ في المائة، مما سمح بمضاعفة المناطق الخالية من الألغام المضادة للأشخاص ومن ثم الحد من خطر الحوادث.

٣٦- وواصل جيش نيكاراغوا بذل جهوده التنفيذية الرامية إلى تعزيز أمن المواطنين في الأوساط الريفية، وكفالة حماية وحفظ الموارد الطبيعية، ومكافحة الجريمة المنظمة، بالتعاون مع الشرطة الوطنية، والنيابة العامة، والمؤسسات الحكومية المكلفة بحماية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها؛ وهكذا تم تحقيق ١ ٤٩ ٠٥٥ نشاطاً تنفيذياً<sup>(٥٠)</sup>.

٣٧- وقد أُلغيت عقوبة الإعدام (المادة ٢٣ من الدستور) في نيكاراغوا، واعتمد البلد في أيار/مايو ٢٠٠٩ البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٨- ويصف القانون الجنائي الاختفاء القسري بأنه جريمة ضد الإنسانية<sup>(٥١)</sup>: "تعاقب السلطة أو الموظف أو المستخدم الحكومي أو ممثل السلطة الذي يحتجز شخصاً ما بشكل قانوني أو غير قانوني دون إعطاء أسباب المصير المخصص لهذا الشخص بالسجن لمدة تتراوح بين أربعة وثمانية أعوام، ويمنعه منعاً باتاً من شغل منصبه أو ممارسة وظيفته العامة خلال فترة تتراوح بين ستة وعشرة أعوام...".

٣٩- وينص الدستور<sup>(٥٢)</sup> على ما يلي: "يُمنع وضع القوانين الرامية إلى تطبيق ضروب من العقوبة أو المعاملة الشائنة على المحتجزين"<sup>(٥٣)</sup>. ويشمل هذا الحكم المبادئ التي ينص عليها الدستور ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤٠- ويعرف القانون الجنائي<sup>(٥٤)</sup> التعذيب ويجرمه بالعبارات التالية: "يعاقب كل من أخضع شخصاً آخر لأي نوع من التعذيب البدني أو العقلي لأغراض التحقيق الجنائي، أو كوسيلة للتخويف، أو كعقاب شخصي، أو تدبير وقائي، أو كعقوبة، أو لأي غرض آخر بالسجن لمدة تتراوح بين سبعة وعشرة أعوام ... ولأغراض هذا القانون، يُقصد بالتعذيب التسبب قصداً في آلام أو معاناة حادة، سواء بدنية أو عقلية، لشخص يكون تحت حراسة أو مراقبة المتهم؛ ولكن لا يُقصد بالتعذيب الآلام أو المعاناة الناجمة فقط عن عقوبات مشروعة أو المتأتية كنتيجة عادية أو عرضية لهذه العقوبات".

٤١- وينص قانون الإجراءات الجنائية<sup>(٥٥)</sup> على ما يلي: "لا يجوز الحصول على أي إثبات أو اعتراف بوسائل غير مشروعة". ولا يجوز أن يُستخدم كإثبات أي اعتراف أو معلومة يتم الحصول عليها بالتعذيب أو بوسيلة أخرى غير مشروعة.

٤٢- وحرية التعبير في نيكاراغوا شبه مطلقة، إذ لا وجود لأي رقابة مهما كانت. وقد أصدر قانون الحصول على المعلومات العامة<sup>(٥٦)</sup>، الذي يضمن حصول أي شخص على المعلومات العامة التي توجد بحوزة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والانتخابية<sup>(٥٧)</sup>.

٤٣- وتنظم الحق في الوصول إلى المعلومات المبادئ التالية: (أ) الحصول على المعلومات العامة<sup>(٥٨)</sup>، والعلانية<sup>(٥٩)</sup>، وتعدد الإثبات<sup>(٦٠)</sup>، ومشاركة المواطنين<sup>(٦١)</sup>، والشفافية<sup>(٦٢)</sup>، والمسؤولية<sup>(٦٣)</sup>، وإثبات الضرر المسبب<sup>(٦٤)</sup>.

٤٤- والاستئناف بموجب حق إتاحة المعلومات وتصحيحها<sup>(٦٥)</sup> منظم أيضاً في إطار الحق في الحصول على المعلومات. ويتعلق الأمر بضمان حماية البيانات الشخصية الخاصة المحتفظ بها في المحفوظات والسجلات وقواعد البيانات وغيرها من الوسائل التقنية، سواء العامة أو الخاصة، التي يمكن أن يشكل كشفها تدخلاً في الحياة الخاصة الشخصية أو الأسرية، إذ يتعلق الأمر ببيانات حساسة تخص الشخص وحياته الشخصية، وبوجه خاص شؤونه الأسرية، وتتحكم فيها الهيئات المذكورة في المادة<sup>(٦٦)</sup>.

٤٥- وتضمن مؤسسات الدولة، عن طريق مكتب تنسيق الحصول على المعلومات العامة، احترام وإنفاذ القانون. ويجوز للمستعملين أن يستخدموا أو لا يستخدموا سبل الطعن الإدارية، وأن يرفعوا، في حالة رفض المعلومات، دعوى إلى غرفة المنازعات الإدارية<sup>(٦٧)</sup> لمحكمة العدل العليا.

٤٦- وفيما يتعلق بإصلاح الأضرار المسببة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أدخل الدستور، المنقح في عام ١٩٩٥، المادة ١٣١ التي تنص على ما يلي: "إن موظفي السلطات الأربع ... مسؤولون أمام الشعب عن الممارسة الصحيحة لمهامهم، ويجب عليهم أن يخبروه بأعمالهم وأنشطتهم الرسمية. وعليهم أن يستمعوا إلى مشاكله ويهتموا بها ويسعوا جاهدين إلى تسويتها ... والموظفون والمستخدمون الحكوميون مسؤولون شخصياً في حالة انتهاك

الدستور. ووفقاً للقانون، تتحمل الدولة، على مستوى الذمة المالية، مسؤولية الضرر الذي قد يتعرض له الأفراد العاديون في ممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم نتيجة لقيام الموظفين الحكوميين بأفعال أو امتناعهم عنها لدى ممارستهم لمهامهم، إلا في حالات القوة القاهرة. ويمكن للدولة أن تتخذ إجراءات ضد الموظف أو الموظف المستخدم الحكومي المسؤول عن الضرر".

٤٧- والدولة ملزمة بأن تسجل في الميزانية تنفيذ التعويض الكامل للضرر. ومنذ عام ١٩٩٠، عوضت جميع الأشخاص المتأثرين بالإصلاح الزراعي، أو الذين كانوا ضحايا للاحتلال أو التدخل أو نزع الملكية أو المصادرة والذين قدموا شكوى، سواء على المستوى الإداري أو القضائي.

٤٨- وعلاوة على ذلك، شجعت الدولة على تسوية كثير من النزاعات المتصلة بالملكية<sup>(٦٨)</sup> الموروثة عن الحكومات السابقة، التي أثارها عندما أرادت التخلي عن عملية الإصلاح الزراعي والحضري، مما أحدث بلبلة مؤسسية أدت إلى منح سندات متعددة عن الملكية نفسها. وأعيدت الحقوق بفضل إضفاء الصفة القانونية على ١٠٦ ٤٧ ملكية حضرية وريفية ومنح سندات بشأنها، وهي عملية استفاد منها آلاف الأشخاص<sup>(٦٩)</sup>، وأسهمت في تحسين الاقتصاد والحد من الفقر، وهذا أمر جدير بالملاحظة إذ إن الحكومات الثلاث السابقة خلال الستة عشر عاماً التي أمضتها في السلطة، منحت ٦٥٤ ٥٨ سنداً.

## باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

٤٩- تابرت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية على مكافحة الفقر. ووفقاً للخطة الوطنية للتنمية البشرية، تكمن العوائق الرئيسية للحد من الفقر في نيكاراغوا في التكاليف الاجتماعية النابعة من ثلاثة عقود من سياسات التسوية الهيكلية والأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تترتب عليها آثار وخيمة بالنسبة إلى البلدان الفقيرة. ورغم ذلك، فإن هذه الحالة ناتجة أيضاً عن أسباب داخلية، مثل الخصائص الثقافية والهيكلية، وكذلك عن سياسات عامة سيئة<sup>(٧٠)</sup>.

٥٠- وفي هذا السياق، لم يؤد النمو الاقتصادي، بوصفه عنصراً أساسياً في مكافحة الفقر، الدور المتوقع من حيث إنه: (١) لم يكن هناك نمو مطرد مصحوب بمسؤولية اجتماعية. بل على العكس، كان النمو غير منتظم وأسهم في تركيز الثروات. (٢) النظام الذي يحكم علاقات التبادل غير عادل. (٣) أنشئ درع مالي عاد بالفائدة على الفئات الأوفر حظاً. (٤) أنشئ نظام إنتاجي غير فعال ومكلف<sup>(٧١)</sup>. وللتمكن من الحد من الفقر، طبقت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية نموذجاً إنمائياً أكثر عدلاً وهيكلية جديداً للسلطة يتميز بمزيد من الديمقراطية بفضل الدور الذي تؤديه سلطة المواطنين.

٥١- وحسب نموذج سلطة المواطنين، يعتبر الإنسان محور التنمية وموضوعها الأساسي<sup>(٧٢)</sup>، ولهذا السبب تطبق حكومة المصالحة والوحدة الوطنية سياسات الغرض منها

تشجيع ما يلي: إنتاج السلع والخدمات العامة والخاصة للشعب؛ وإنشاء سوق عادلة، خالية من الاستغلال والمضاربة والممارسات غير المشروعة؛ وتطوير التكامل الاقتصادي في المنطقة؛ وإنشاء شبكات تعاونية للمنتجين الوطنيين الصغار والمتوسطين والكبار؛ وتعزيز الدولة بتشجيع قيامها بدور استباقي<sup>(٧٣)</sup> وتحقيق استقرار عادل للأسواق؛ وحماية البيئة؛ وتطوير وإنتاج الطاقة البديلة؛ والتضامن، وتحقيق السيادة والأمن الغذائيين، وهيئة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهيئة بيئة مواتية للاستثمارات.

٥٢- وترمي السياسات والأعمال والبرامج إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للفقراء، وكفالة الاستهلاك الأدنى الضروري من الأسعار الحاررية التي تسمح بتجاوز عتبة الفقر، فضلاً عن زيادة فرص العمل والاستثمارات والحد من الهجرة الريفية. ومن هذا المنظور، تُنفذ برامج غذائية محددة في النظام الفرعي للتعليم الأساسي. وفي عام ٢٠٠٧، أطلقت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية برنامجاً مدته خمسة أعوام موجه إلى ٧٥ ٠٠٠ أسرة في المناطق الريفية، في إطار آلية تحويلات (قابلة للاسترداد جزئياً) تضع وسائل إنتاج تحت تصرف هذه الأسر، التي تكون المرأة فيها هي الشريك الرئيسي للبرنامج. وتنطوي الاستراتيجية أيضاً على برامج أخرى، مثل "ليبرا مقابل ليبرا" (Libra por Libra) وطريقة التمويل المسماة "عدم السماح بالربا إطلاقاً". وأصبحت التغذية موضوعاً حاسماً في السياق الدولي الحالي. وتم توسيع وجهة النظر التي تتحكم في الاستراتيجية الغذائية للانتقال من إنتاج منتجين صغار قائم على الاستهلاك الذاتي إلى إنتاج فوائض موجهة إلى التصدير والاستهلاك الداخلي.

٥٣- والحق في التغذية حق دستوري<sup>(٧٤)</sup>، وتطبيقاً للتوجيه الطوعي رقم ٧، أُصدر قانون الأمن والسيادة الغذائيين والتغذويين<sup>(٧٥)</sup>. وتنص المادة ١ من هذا القانون على ما يلي: "هذا القانون ذو طابع عام وهو من أجل المصلحة الاجتماعية؛ والهدف منه هو ضمان حق جميع مواطني نيكاراغوا في الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية مع مراعاة احتياجاتهم الحيوية..."<sup>(٧٦)</sup>. وتدرج في هذا الإطار البرامج التالية: الأمن والسيادة الغذائيين من أجل الحياة؛ والقضاء التام على الجوع؛ وقسيمة الإنتاج الغذائي؛ والقضاء التام على الربا؛ وبرنامج التغذية المتكامل؛ وتغذية الأطفال أو الوجبة المدرسية الخفيفة وكأس الحليب.

٥٤- وينص الدستور على أن "لمواطني نيكاراغوا الحق في التعليم والثقافة". وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وضعت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية حداً لـ "الحكم الذاتي للمدارس" وأعدت المجانية المطلقة للتعليم. وسمح القيام بالحملة الوطنية نحو الأمية "من مارتي إلى فيديل" بتخفيض كبير لمعدل الأمية من ٢٢ إلى ٣,٥٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.

٥٥- ووضعت وزارة التعليم خمس سياسات تعليمية معنونة كالاتي: المزيد من التعليم<sup>(٧٧)</sup>، وتعليم أفضل<sup>(٧٨)</sup>، وتعليم آخر<sup>(٧٩)</sup>، والإدارة التعليمية القائمة على المشاركة واللامركزية<sup>(٨٠)</sup>، وجميع أنواع التعليم<sup>(٨١)</sup>.

٥٦- وُصِّم البرنامج المتكامل للتغذية المدرسية بوصفه برنامجاً غذائياً مدرسياً مستداماً، واعتبرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة برنامجاً يُحتذى به.

٥٧- ووضعت وزارة الأسرة والمراهقة والطفولة برنامج الحب، وتقوم حالياً بتنفيذه بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة ويهدف هذا البرنامج أساساً إلى إعادة حق الأطفال والمراهقين: (١) في العيش في ظروف عادية، داخل الأسرة ودون التعرض لخطر الشوارع؛ (٢) في النمو، مع التمتع بحب ورعاية الأسرة؛ (٣) في الوصول إلى مراكز نماء الأطفال، حيث يتلقى أطفال الأمهات العاملات رعاية مهنية؛ (٤) في أن يُدرَجوا في سجل الحالة المدنية؛ (٥) في تلقي المعوقين منهم رعاية متخصصة؛ (٦) في تلقي رعاية عندما يكون آباؤهم مهاجرين أو محرومين من الحرية؛ (٧) في القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وكذلك في إدماج هؤلاء في النظام الدراسي.

٥٨- "ويتمتع مواطنو نيكاراغوا، على قدم المساواة، بالحق في الصحة..."<sup>(٨٢)</sup>. ومنذ عام ٢٠٠٧، مُنعت عمليات التحصيل منعاً باتاً، وأُلغيت الخدمات الخاصة في مؤسسات الصحة العامة. وأُتيح للسكان مركز للتكنولوجيا الرفيعة من أجل تلبية الاحتياجات في مجال التشخيص والعلاج. ولضمان تعميم حصول الجميع على الخدمات الصحية، نُقح نموذج الرعاية للوصول إلى نظام صحي أسري ومجتمعي قائم على العلاج الوقائي المنهجي للأسر في المنزل.

٥٩- وتقوم حكومة المصالحة والوحدة الوطنية بأعمال وقائية بمشاركة السكان، في إطار أيام الصحة. وهكذا، وُزعت بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، أكثر من ٥ ملايين جرعة من اللقاح<sup>(٨٣)</sup>، وأُتخذت إجراءات لتعزيز الصحة والنظافة من أجل مكافحة الأمراض السارية. وسمحت مشاركة المواطنين بمواجهة وباء إنفلوانزا الخنازير بنجاح، وذلك بفضل التثقيف الشعبي، والتدريب المبكر، والاهتمام المناسب بالحالات؛ وحتى يومنا هذا، أُحصيت تسع وفيات.

٦٠- وأمكن الحد من الوفيات النفاسية<sup>(٨٤)</sup> لتتخف من ٩٠ حالة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٤ حالة في عام ٢٠٠٨. وانخفضت وفيات الرضع بسبب الإسهال من ٨٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٨، كما انخفضت الوفيات الناتجة عن التهابات الجهاز التنفسي الحادة من ٣٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٨<sup>(٨٥)</sup>.

٦١- وتجاوزت نيكاراغوا الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(٨٦)</sup> فيما يتعلق بمرض السل فخفضت الوفيات إلى نصف ما سُجل في عام ١٩٩٠<sup>(٨٧)</sup>، وما زالت الجهود متواصلة من أجل زيادة الحد من انتشار المرض. وفيما يتعلق بالمalaria، يقع البلد بأكمله منذ عام ٢٠٠٧ ضمن فئة البلدان القليلة المخاطر، وهناك ٧٨ بلدية لا تعرف أي انتقال للمرض. وفي عام ٢٠٠٨، قُدِّم

علاج مضاد للفيروسات العكوسة إلى ٧٣٤ شخصاً مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، من بينهم ٥٤ امرأة حاملاً لتجنب انتقال المرض إلى الطفل.

٦٢- وعرفت الجمعية الدستورية العمل على أنه حق ومسؤولية اجتماعية<sup>(٨٨)</sup>. وعمل مواطني نيكاراغوا هو الوسيلة الأساسية لتلبية احتياجات المجتمع والأشخاص، وهو مصدر للثروة والرخاء في البلد. وتسعى الدولة إلى تشجيع العمل الكامل والمنتج لجميع مواطني نيكاراغوا، في ظروف من شأنها أن تضمن الحقوق الأساسية للشخص.

٦٣- وقد صدقت نيكاراغوا، بوصفها عضواً في منظمة العمل الدولية، على عدد لا بأس به من الاتفاقيات، وأدجت في المادة ٤٦ من الدستور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٨٩)</sup>. ويكرس هذا الصك على الخصوص الحقوق التي تُعتبر حقوقاً أساسية للعمال، مثل إلغاء العمل الإلزامي، والحرية النقابية والمفاوضات الجماعية، ومنع التمييز في الاستخدام والمهنة، وحماية القصر في العمل (عمل الأطفال)، وهي حماية تعترف بها منظمة العمل الدولية في نيكاراغوا.

٦٤- وصدقت نيكاراغوا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٩٠)</sup>، ولكنها لم توقع بعد على الاتفاقية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة. غير أن دستور نيكاراغوا يتضمن فصلاً<sup>(٩١)</sup> يذهب إلى أبعد من هذه النصوص. وحتى يومه، منحت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، في إطار سياستها الرامية إلى إعادة حقوق الشعوب الأصلية، تسعة سندات ملكية للمجتمعات المحلية للساحل الكاريبي، مما يمثل مساحة ١٠ ٢١٠،٦٨ كيلومتراً مربعاً<sup>(٩٢)</sup> (أي ٨،٤٩ في المائة من الإقليم الوطني) وُزعت على ١٢١ مجتمعاً محلياً و٥٣ ٥٨٠ ساكناً.

٦٥- وتقدم وزارة العمل إلى منظمة العمل الدولية بانتظام تقارير عن تنفيذ الاتفاقيات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضاً تسعة صكوك قانونية مثل القانون العام لتفتيش العمل<sup>(٩٣)</sup> والقانون العام للصحة والأمن في العمل<sup>(٩٤)</sup>. ويعتبر تعزيز الحقوق النقابية والحرية والتنظيم النقابيين، وكذلك الحق في المفاوضات الجماعية ومكافحة استغلال الأطفال<sup>(٩٥)</sup> عن طريق العمل من الأولويات؛ وفي هذا الصدد، يولي اهتمام خاص للعمال المهاجرين. وهناك أيضاً قانون يتعلق بتكافؤ الحقوق والفرص. ولإيجاد فرص العمل، وُضعت ثلاثة برامج للدعم هي "عملي الأول" و"مشروع للعمل الذاتي"<sup>(٩٦)</sup> و"إمكانيات للشباب والعمل".

٦٦- ومنذ عام ١٩٨٧، يعد الحق في سكن لائق وملائم وآمن، من شأنه ضمان الخصوصية الأسرية، حقاً من الحقوق الدستورية. ووضعت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في هذا السياق سياسات تلي الأهداف التالية: تقديم مساعدات؛ وإنشاء صناديق عقارية مضمونة؛ وإنشاء صندوق للائتمان؛ وإنشاء مصرف لمواد البناء؛ وتدريب اليد العاملة بفضل إسهام المستفيدين من البرامج؛ وبرنامج إضفاء الصفة القانونية على حقوق الملكية، وعلى الخصوص مشروع "منازل للشعب".

٦٧- وينص الدستور على أن "الدولة تضمن لمواطني نيكاراغوا الحق في الضمان الاجتماعي من أجل كفالة حمايتهم الكاملة في وجه التقلبات الاجتماعية في الحياة والعمل، وفقاً للطرائق والشروط التي ينص عليها القانون". وبما أن الضمان الاجتماعي يعد من الدعائم الهامة للاستراتيجية الاجتماعية للخطة الوطنية للتنمية البشرية، فإن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية تدرس مقترحاً ينص على ألا يقع عبء التكاليف الناجمة عن تغيير النظام على عاتق المتقاعدين. ويجري حالياً النظر في قابلية نموذج محتلط للبقاء، وعلى أي حال، لن يشكل أي إصلاح خطراً على السكان المتقاعدين في الوقت الحالي.

٦٨- وتحملي المسؤولية التي تتحملها الدولة في إنقاذ النظام، على المدين المتوسط والطويل، حدود السياسة الحالية، بحيث يجب ألا يتم تطوير الاستحقاقات والتغطية وتسويات المعاشات التقاعدية على حساب المعاشات التقاعدية في المستقبل؛ لذلك فمن الضروري التفكير في وسائل لتحسين الوضع المالي للنظام وإعادة التوازن بين المساهمات والاستحقاقات، مع احترام الحقوق المكتسبة للعمال الذين لم يبلغوا بعد سن التقاعد<sup>(٩٧)</sup>.

٦٩- وحق كل شخص في بيئة سليمة حق دستوري<sup>(٩٨)</sup>. وقد اعتمدت الخطة الوطنية للتنمية البشرية المبادئ التالية: الدفاع عن الطبيعة والبيئة<sup>(٩٩)</sup> وعن الاستقلال والسيادة والاعتزاز بالهوية الوطنية وتأكيد<sup>(١٠٠)</sup>.

٧٠- ويهدف البرنامج الوطني الحرجي، المنفذ حالياً، إلى تحسين نوعية حياة مواطني نيكاراغوا وكفالة الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية الحرجية الوطنية، وذلك بتآزر مع "السياسة العامة"<sup>(١٠١)</sup> لتخطيط الحيز الإقليمي، و"السياسة البيئية"<sup>(١٠٢)</sup> لنيكاراغوا، مع مراعاة الأمن والسيادة الغذائيين والتغذويين.

٧١- وفي إطار مؤسسة نيكاراغوا للقنوات المائية والمرافق الصحية، تنفذ حكومة المصالحة والوحدة الوطنية برنامجاً قطاعياً يتصل بالبيئة والموارد الطبيعية ويتضمن أهدافاً في مجال الإمداد بالماء الصالح للشرب، ومعالجة المياه المستعملة، والمساحات المعاد تشجيرها، وتوسيع المناطق الطبيعية المحمية.

٧٢- وعلاوة على ذلك، أنشئ المجلس الوطني للموارد المائية، وهو الهيئة العليا في مجال وضع السياسة الوطنية للمياه. كما أنشئ منتدى التشاور والمشاركة الذي يتمتع بصلاحيات ثانوية في مجال تنسيق وإقرار السياسات العامة.

## جيم - مكافحة التمييز والجماعات الضعيفة الخاصة

٧٣- ينص الدستور<sup>(١٠٣)</sup> على ما يلي: "يتساوى جميع الأشخاص أمام القانون ولديهم الحق في حماية متساوية. وليس هناك تمييز على أساس المولد أو الجنسية أو الآراء السياسية أو العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي أو الأصل أو الوضع الاقتصادي أو الحالة الاجتماعية.



ولدى الأجانِب نفس الواجبات والحقوق التي لدى مواطني نيكاراغوا، باستثناء الحقوق السياسية والحقوق التي ينص عليها القانون؛ ولا يمكنهم التدخل في الشؤون السياسية للبلد. وتحترم الدولة وتضمن الحقوق المعترف بها في هذا الدستور لأي شخص يوجد في إقليمها أو يخضع لولايتها. " ويعرف القانون الجنائي الجديد التمييز ويعتبره جريمة<sup>(١٠٤)</sup>.

٧٤- وينفذ معهد نيكاراغوا للمرأة<sup>(١٠٥)</sup> أول سياسة حكومية بشأن العلاقات بين الرجال والنساء. وقد اتخذ إجراءات للتدريب والتوعية في مختلف البلديات والمؤسسات والرابطات والنقابات وهيئات سلطة المواطنين، الغرض منها تمكينها من التحكم في النموذج، واستعادة حقوقها وتعزيزها من أجل كفالة الدفاع عنها. ويُطبَّق قانون<sup>(١٠٦)</sup> المساواة في الحقوق والفرص وقانون مسؤولية الأب والأم<sup>(١٠٧)</sup> تطبيقاً كاملاً.

٧٥- وينص الدستور<sup>(١٠٨)</sup> على ما يلي: "يتميز شعب نيكاراغوا بطابع متعدد الإثنيات ... وتعترف الدولة بوجود شعوب أصلية تتمتع بالحقوق والواجبات والضمانات المكرسة في الدستور، وعلى الخصوص تلك المتعلقة بالحفاظ على هويتها وثقافتها وتمييزها، وتطبيق أشكال التنظيم الاجتماعي الخاصة بها، وإدارة شؤونها على الصعيد المحلي، وكذلك الحفاظ على الأشكال المجتمعية للملكية الأراضي واستغلالها واستخدامها والانتفاع بها، وفقاً للقانون. وينص هذا الدستور<sup>(١٠٩)</sup> على نظام الحكم الذاتي بالنسبة إلى المجتمعات المحلية للساحل الأطلسي. وأخيراً، يمكن استخدام لغات المجتمعات المحلية للساحل الأطلسي لنيكاراغوا بشكل رسمي في الحالات التي ينص عليها القانون".

٧٦- وعلاوة على ذلك، أصدر القانون المتعلق بنظام الملكية المجتمعية للسكان الأصليين والمجتمعات الإثنية للمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي في الساحل الأطلسي لنيكاراغوا وأهوار بوكاي وكوكو وإنديو ومايز<sup>(١١٠)</sup>، الذي يهدف إلى ضمان حقوق الملكية للمجتمعات المحلية الأصلية لمنطقة البحر الكاريبي لنيكاراغوا، من أجل كفالة وضع حدود متفاوض عليها وشاملة لهذه الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧٧- وتنمية ساحل البحر الكاريبي<sup>(١١١)</sup> جزء لا يتجزأ من الخطة الوطنية للتنمية البشرية، وهي تشكل إحدى أهم دعائم استراتيجية مكافحة الفقر في البلد<sup>(١١٢)</sup>. وقد أضفت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية الطابع المؤسسي على الأمانة المعنية بتنمية الساحل الأطلسي، المكلفة بتأمين العلاقات والتنسيق بين المجالس الإقليمية المستقلة للساحل الكاريبي<sup>(١١٣)</sup> ومختلف وزارات الدولة.

٧٨- وتطبق نيكاراغوا سياسات هجرة إنسانية، مشددة على المهاجرين غير القانونيين: (أ) تنفيذ عمليات الطرد بالتنسيق مع الممثلين الدبلوماسيين؛ (ب) إصلاح مركز استقبال المهاجرين غير القانونيين؛ (ج) إنفاذ القانون<sup>(١١٤)</sup> الحديث بشأن حماية اللاجئين والشامل لطريقة عمل لجنة مساعدة اللاجئين، وهو قانون وصفته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه أكثر

القوانين تقدمية في المنطقة؛ (د) القيام حالياً في الجمعية الوطنية بدراسة مشروع قانون الهجرة الجديد الذي يهدف إلى جمع كل القوانين في مجال الهجرة.

٧٩- وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان لبعض الجماعات الضعيفة، مثل الأشخاص المعوقين، يتعين التشديد على أنه تم توقيع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(١٥)</sup>؛ وتنطبق هذه الاتفاقية أيضاً على الراشدين الذين يعانون بشكل أو آخر من الإعاقة؛ ولقد تم توقيع البروتوكول الاختياري لهذه الاتفاقية وعملية التصديق جارية في الوقت الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع مشروع لإصلاح القانون رقم ٢٠٢ بشأن الوقاية وإعادة التأهيل وتكافؤ الفرص لصالح المعوقين لتصبح التشريعات الوطنية مطابقة لأحكام الاتفاقية؛ وينظر البرلمان حالياً في هذا المشروع. وفي عام ٢٠٠٨، أقرت نيكاراغوا القانون ٦٥٠ المتعلق بحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بخلل عقلي الذي يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص المصابين بأمراض نفسية.

٨٠- ويعلن القانون الجنائي الجديد حرية اختيار الأشخاص لتوجههم الجنسي، مع إزالة الطابع الجنائي للعلاقات بين الأشخاص من نفس الجنس.

#### Notes

- <sup>1</sup> Nicaragua consta de 15 departamentos y 2 regiones autónomas. Su extensión territorial es de 130.373,40 km<sup>2</sup> incluyendo el área de lagos y lagunas que se encuentran dentro del territorio continental y las islas, cayos, arrecifes y bancos adyacentes situados en aguas nicaragüenses del mar Caribe y el océano Pacífico, incluido el golfo de Fonseca.
- <sup>2</sup> Pendiente de firma del Presidente de la República.
- <sup>3</sup> Del 28 al 30 de septiembre de 2009. Hotel Hilton Princess, Managua.
- <sup>4</sup> 19 de julio de 1979.
- <sup>5</sup> La Constitución nicaragüense promulgada en 1987 establece que Nicaragua es una República unitaria, democrática, participativa y representativa de naturaleza multiétnica y sus órganos de gobierno son el poder ejecutivo, el poder judicial, el poder legislativo y el poder electoral (arts. 7 y 8). El poder ejecutivo lo ejerce el Presidente de la República electo directamente por el pueblo en sufragio universal directo y secreto por un período de cinco años. El poder judicial lo integra los tribunales de justicia que forman un órgano unitario y cuyo órgano superior es la Corte Suprema de Justicia (artículos 158 y 159 de la Constitución política de Nicaragua). La Corte Suprema de Justicia estará integrada por 16 magistrados electos por la Asamblea Nacional por un período de cinco años (artículo 163 de la Constitución política de Nicaragua). El poder legislativo lo ejerce la Asamblea Nacional integrada por 90 diputados con sus respectivos suplentes elegidos por voto universal, igual, directo, libre y secreto. El poder electoral está integrado por el Consejo Supremo Electoral que lo componen 7 magistrados propietarios y 3 suplentes electos por la Asamblea Nacional por un período de cinco años.
- <sup>6</sup> Artículo 46: "En el territorio nacional toda persona goza de la protección estatal y del reconocimiento de los derechos inherentes a la persona humana, del irrestricto respeto, promoción y protección de los derechos humanos, y de la plena vigencia de los derechos consignados en la Declaración Universal de Derechos Humanos; en la Declaración Americana de Derechos y Deberes del Hombre; en el Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales; en el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos de la Organización de las Naciones Unidas; y en la Convención Americana de Derechos Humanos de la Organización de Estados Americanos", artículo 71 que incorpora la plena vigencia de la Convención Internacional de los Derechos del Niño y la Niña.
- <sup>7</sup> Artículos 23 a 91 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>8</sup> Según registros del MIGOB: 4.758 asociaciones registradas.
- <sup>9</sup> Casos *Jean Paul Genie, Yatama, Awas Tigni*, entre otros.

- <sup>10</sup> Artículo 35 de la Constitución política de Nicaragua: “Los menores no pueden ser sujetos ni objeto de juzgamiento ni sometidos a procedimiento judicial alguno. Los menores transgresores no pueden ser conducidos a los centros de readaptación penal y serán atendidos en centros bajo la responsabilidad del organismo especializado. Una ley regulará esta materia”.
- <sup>11</sup> Acuerdo Nacional sobre Seguridad.
- <sup>12</sup> Título X, Supremacía de la Constitución, su reforma y las leyes constitucionales. Artículos 182 a 195 y los artículos 1, 5, 7 y del 80 al 84 de la Ley de amparo.
- <sup>13</sup> Artículo 185 de la Constitución política de Nicaragua: El Presidente de la República en Consejo de Ministros podrá decretar para la totalidad o parte del territorio nacional y por tiempo determinado y prorrogable la suspensión de derechos y garantías cuando así lo demande la seguridad de la nación, las condiciones económicas o en caso de catástrofe nacional. La Ley de emergencia regulará sus modalidades.
- <sup>14</sup> Artículo 5 de la Constitución política de Nicaragua, párrafo 3: El Estado reconoce la existencia de los pueblos indígenas que gozan de los derechos, deberes y garantías consignados en la Constitución y en especial los de mantener y desarrollar su identidad y cultura, tener sus propias formas de organización social y administrar sus asuntos locales, así como mantener las formas comunales de propiedad de sus tierras y el goce, uso y disfrute de las mismas, todo de conformidad con la ley. Para las comunidades de la costa atlántica se establece el régimen de autonomía en la presente Constitución.
- <sup>15</sup> Artículo 27 de la Constitución política de Nicaragua, Igualdad ante la ley.
- <sup>16</sup> Artículo 121 de la Constitución política de Nicaragua, Acceso a la educación.
- <sup>17</sup> Artículo 59 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>18</sup> Artículo 131 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>19</sup> Artículo 35 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>20</sup> Artículo 23 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>21</sup> Artículos 26, 66, 67 y 68 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>22</sup> Nuevo Código Procesal Penal y Código Penal así como la Ley N° 228 “Ley creadora de la Policía Nacional”.
- <sup>23</sup> Artículo 159 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>24</sup> Código de Procedimiento Penal Militar.
- <sup>25</sup> Gobierno de Reconciliación y Unidad Nacional, julio de 2009.
- <sup>26</sup> Ley de soberanía y seguridad alimentaria y nutricional. Ley N° 693, *La Gaceta*, de 16 de julio de 2009.
- <sup>27</sup> Formación y capacitación en materia de derechos humanos: en las diferentes estructuras policiales se mantiene un plan de preparación permanente en materia de derechos humanos y el 30 septiembre de 2009 culminó el Foro Nacional de Consulta sobre la aplicación, cumplimiento e implementación de los instrumentos internacionales de derechos humanos; 6.270 funcionarios policiales fueron capacitados en esta temática en los años 2007–2008.
- <sup>28</sup> Artículos 52 y 66 de la Constitución política de Nicaragua y Ley de acceso a la información pública, Ley N° 621 aprobada el 16 de mayo de 2007.
- <sup>29</sup> Artículos 138, inciso 12, y 150, inciso 8, de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>30</sup> Artículo 182 de la Constitución política de Nicaragua y sentencia ... de la Corte Centroamericana de Justicia.
- <sup>31</sup> El Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos y sus dos Protocolos Facultativos; el Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales; la Convención contra la Tortura y Otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos o Degradantes y su Protocolo Facultativo; la Convención Internacional sobre la Eliminación de todas las Formas de Discriminación Racial; la Convención sobre la eliminación de todas las formas de discriminación contra la mujer y su Protocolo Facultativo; la Convención sobre los Derechos del Niño y sus dos Protocolos Facultativos contra las desapariciones forzadas (?).
- <sup>32</sup> Convención para la prevención y sanción del delito de genocidio. Convención sobre el Estatuto de los Refugiados. Protocolo sobre el Estatuto de los Refugiados. Convención Internacional sobre la Eliminación de todas las Formas de Discriminación Racial. Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales. Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos. Protocolo Facultativo del Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos. Convención sobre la imprescriptibilidad de los crímenes de guerra y de los crímenes de lesa humanidad. Convención Internacional sobre la Represión y el Castigo del Crimen del *Apartheid*. Convención sobre la eliminación de todas las formas de discriminación contra la mujer (CEDAW). Convención contra

la Tortura y Otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos y Degradantes. Convención sobre los Derechos del Niño. Convención internacional sobre la protección de los derechos de todos los trabajadores migratorios y de sus familiares. Acuerdo para el establecimiento de un Fondo para el desarrollo de las poblaciones indígenas de América Latina y El Caribe. Enmienda al artículo 43 2) de la Convención sobre los Derechos del Niño. Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la participación de los niños en conflictos armados. Protocolo Facultativo a la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la venta de niños, la prostitución y la utilización de niños en la pornografía. Convención Interamericana sobre Concesión de los Derechos Políticos de la Mujer. Convención Interamericana sobre Concesión de los Derechos Civiles de la Mujer. Convención Americana sobre los Derechos Humanos (Pacto de San José) \* Convención sobre Defensa del Patrimonio Histórico y Artístico de las Naciones Americanas (Convención de San Salvador). Convención Interamericana sobre Restitución Internacional de Menores. Protocolo a la Convención Americana sobre Derechos Humanos relativos a la Abolición de la Pena de Muerte. Convención Interamericana sobre Restitución Internacional de Menores. Protocolo a la Convención Americana sobre Derechos Humanos relativos a la Abolición de la Pena de Muerte. Convención interamericana para prevenir, sancionar y erradicar la violencia contra de la mujer. Convención sobre Tráfico Internacional de Menores. Convención Interamericana para la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación contra las Personas con Discapacidad. Tratado Marco de Seguridad Democrática Centroamericana. Convención sobre asilo político.

<sup>33</sup> Ver nota 9.

<sup>34</sup> Leyes Nos. 641, 501 y 350.

<sup>35</sup> Ley N° 641 aprobada el 16 noviembre de 2007.

<sup>36</sup> Artículo 564 del CP y 226 del CPP.

<sup>37</sup> Acuerdo Nacional citado.

<sup>38</sup> Hay un acercamiento entre la justicia y las comunidades. El juez local se humaniza y se traduce en una mejor comunicación entre los diferentes integrantes del sistema de justicia: Procuraduría General de la República, Fiscalía, Defensoría Pública, poder judicial, gobiernos municipales, Iglesias católicas y evangélicas y la sociedad. En las comunidades hay 1.662 facilitadores dándole cobertura a 133 municipios. En los años 2007 y 2008 se dio asesoramiento a 142.262 personas. Hubo 20.557 mediaciones.

<sup>39</sup> Ley N° 473, Ley del régimen penitenciario y ejecución de la penal.

<sup>40</sup> Dirección General del Sistema Penitenciario Nacional-Capacidad instalada Sistema Penitenciario Nacional (SPN).

<i>Centros penales</i>	<i>Capacidad instalada</i>	<i>Población penal física</i>	<i>Sobrepoblación penitenciaria</i>	
			<i>Diferencia</i>	<i>Porcentaje</i>
Esteli	498	565	67	13.45
Chinandega	603	783	180	29.85
Tipitapa	1 908	2 041	133	6.90
Veracruz	152	115	-37	-24.35
Granada	469	806	337	71.85
Juigalpa	555	800	245	44.00
Matagalpa	497	742	245	49.29
Bluefields	60	100	40	66.66
<b>Total</b>	<b>4 742</b>	<b>5 952</b>	<b>1 210</b>	<b>25.51</b>

<sup>41</sup> Ley N° 228 – Ley de la policía nacional, *La Gaceta* N° 162, de 28 de agosto de 1996.

<sup>42</sup> Instrumento internacional que fue suscrito el 20 de noviembre de 1989 aprobado el 19 de abril de 1990 y luego ratificado en el mes de octubre del mismo año.

<sup>43</sup> Artículo 71, párr. 2, de la Constitución política de Nicaragua.

<sup>44</sup> Ley N° 287 publicada en *La Gaceta* N° 97, de 27 mayo de 1998.

<sup>45</sup> Ley N° 655 la cual fue aprobada el 3 de junio de 2008, publicada en *La Gaceta* N° 130, de 9 de julio de 2008.

<sup>46</sup> En el Plan Operativo Global de 2009-2010 lo que se persigue es un modelo de justicia juvenil restaurativa y la prevención de la violencia urbanajuvenil fortaleciendo y promoviendo las medidas alternativas de la privación de libertad.

<sup>47</sup> Plan operativo global.

<sup>48</sup> Las causas sentenciadas en los juzgados de adolescentes en 2005: en 4.510; en 2006: 3.506; correspondiendo el 89% al sexo masculino y el 11% al sexo femenino. El 76% de los adolescentes se encuentran en el rango de edad de 16 a 18 años no cumplidos (3.424) y el 24% (1.072) en el rango de 13 y 15 años cumplidos.

<sup>49</sup> Artículo 93 de la Constitución política de Nicaragua: El ejército de Nicaragua es una institución nacional de carácter profesional apartidista, apolítica, obediente y no deliberante. Los miembros del ejército deberán recibir capacitación cívica y en materia de derechos humanos.

<sup>50</sup> **Operaciones y actividades operativas realizadas**

<i>Actividades operativas</i>	<i>144 911</i>	<i>4 144</i>	<i>149 055</i>
<b>Personas vinculadas en las actividades ilegales</b>			
Focos de delincuentes desarticulados	1	0	1
Delincuentes capturados	258	17	275
Delincuentes muertos	0	8	8
Inmigrantes capturados	104	2	106
Narcotraficantes capturados	38	14	52
Personas capturadas en pesca ilegal	56	0	56
<b>Armas y pertrechos capturados e incautados</b>			
Armas restringidas	194	10	204
Armas de uso civil	87	4	91
Municiones, explosivos, etc.	4 510	542	5 052
<b>Estupefacientes</b>			
Cocaína (kilogramos)	7 436.02	18.34	7 454.36
Heroína (kilogramos)	3.21	0	3.21
Crack (piedras)	735	0	735.00
Marihuana (libras)	279.73	0	279.73
Marihuana (gramos)	7 682.06	0	7 682.06
Marihuana (plantas)	157	1 197	1 354.00
<b>Medios capturados por actividades ilegales</b>			
Vehículos	2	7	9
Medios navales del narcotráfico	16	1	17
Medios navales de pesca ilegal	82	0	82
<b>Otros</b>			
Semovientes recuperados	873	0	873
Madera (pies tablar)	186 842	0	186 842
Madera (piezas)	1 151	0	1 151
Madera (tucas, trozas)	1 027	0	1 027
Embarcaciones rescatadas	12	0	12
Personas rescatadas	69	0	69

<sup>51</sup> Artículo 488 del Código Penal, Ley N° 641, publicada en *La Gaceta*, Nos. 83, 84, 85, 86 y 87, del 5, 6, 7, 8 y 9 de mayo de 2008.

<sup>52</sup> Artículo 34, incisos 11 y 36, de la Constitución política de Nicaragua.

- <sup>53</sup> “Toda persona tiene derecho a que se respete su integridad física, psíquica y moral. Nadie será sometido a torturas, procedimientos, penas ni a tratos crueles, inhumanos o degradantes. La violación de este derecho constituye delito y será penado por la ley.”
- <sup>54</sup> Artículo 486: A la autoridad, funcionario o empleado público que realice alguna de las conductas descritas en el párrafo anterior se le impondrá, además de la pena de prisión, la de inhabilitación absoluta de 8 a 12 años. La autoridad, funcionario o empleado público que no impida la comisión de alguno de los hechos tipificados en los párrafos anteriores, cuando tenga conocimiento y competencia para ello, será sancionado con pena de cinco a siete años de prisión e inhabilitación especial para ejercer el empleo o cargo público de cinco a nueve años. La misma pena se impondrá a la autoridad, funcionario o empleado público que, teniendo conocimiento de la comisión de alguno de los hechos señalados en los párrafos anteriores y careciendo de competencia, omite denunciar el hecho ante la autoridad competente dentro de las 48 horas siguientes, a partir del momento en que los conoció.
- <sup>55</sup> Artículo 191 del Código Procesal Penal.
- <sup>56</sup> Ley de acceso a la información pública; Ley N° 621, aprobada el 16 de mayo de 2007 y publicada en *La Gaceta* N° 118, de 22 de junio de 2007.
- <sup>57</sup> Ley de acceso a la información pública; Ley N° 621, aprobada el 16 de mayo de 2007 y publicada en *La Gaceta* N° 118, de 22 de junio de 2007.
- <sup>58</sup> “Toda persona, sin discriminación alguna, tiene derecho a solicitar y recibir datos, registros y todo tipo de información pública en forma completa, adecuada y oportuna de parte de todas las entidades sometidas al imperio de la presente ley, salvo las excepciones previstas como información reservada.”
- <sup>59</sup> “Toda la información existente en posesión de las entidades señaladas tendrá carácter público y será de libre acceso a la población, salvo las excepciones previstas en la presente ley.”
- <sup>60</sup> “La información pública deberá proveérsele también en las distintas lenguas existentes en la costa atlántica de nuestro país.” Principio de participación ciudadana.
- <sup>61</sup> A tales fines, los ciudadanos podrán directamente o a través de cualquier medio, solicitar la información que requieran para presentar propuestas y formular opiniones sobre la gestión pública del país.
- <sup>62</sup> “Las entidades ... están en el deber de exponer y someter al escrutinio de los ciudadanos la información relativa a la gestión pública y al manejo de los recursos públicos”...
- <sup>63</sup> Que implica su manejo completo, integral y veraz.
- <sup>64</sup> Garantiza que la autoridad, al catalogar determinada información como de acceso restringido, fundamente y motive los siguientes elementos: a) la información se encuentra prevista en alguno de los supuestos de excepción previstos en la propia ley; b) la liberación de la información puede amenazar efectivamente el interés público protegido por la ley; c) el daño que puede producirse con la liberación de la información es mayor que el interés público de conocer la información de relevancia.
- <sup>65</sup> Artículo 4, Ley de acceso a la información pública y artículo 26, inciso 4, de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>66</sup> Se entiende por datos sensibles los datos personales que revelan origen racial y étnico, opiniones políticas, convicciones religiosas, filosóficas o morales, afiliaciones políticas, sindicales e información referente a la salud física y psicológica o a la vida íntima de las personas, en cualquier formato en el que se generen o almacenen.
- <sup>67</sup> Artículo 37, Ley acceso a información pública.
- <sup>68</sup> **Conflictos resueltos**

<i>Período</i>	<i>Fincas resueltas</i>	<i>Beneficiarios directos</i>	<i>Impacto ampliado</i>
2007–2008	222	3 967	17 852
Septiembre de 2009	66	3 201	14 480
<b>Total</b>	<b>288</b>	<b>7 168</b>	<b>32 332</b>

Conflictos de propiedades en el interior de país, heredados y propiciados por el desorden institucionalizado que otorgó diversos títulos sobre una misma propiedad generando violencia y pérdida de vidas de campesinos involucrados en los mismos. En la actualidad, con la solución gradual de esos conflictos se ha reducido drásticamente la inseguridad en las zonas rurales de nuestro país.

69 **Títulos entregados por el Gobierno de Reconciliación y Unidad Nacional**

<i>Tipo de documentos</i>	<i>Emitidos por años</i>			<i>Total</i>
	<i>2007</i>	<i>2008</i>	<i>A septiembre de 2009</i>	
Títulos urbanos	1 628	3 906	4 098	<b>9 632</b>
Títulos rurales	2 748	5 759	3 845	<b>12 352</b>
Certificados de cumplimiento	1 609	2 132	3 201	<b>6 942</b>
Solvencias leyes Nos. 85, 86 y 88	2 919	7 558	7 703	<b>18 180</b>
<b>Total</b>	<b>8 904</b>	<b>19 355</b>	<b>18 847</b>	<b>47 106</b>

70 El aumento de la tasa de analfabetismo en 16 años de gobiernos anteriores, la incultura en la prevención de enfermedades y las prácticas culturales inapropiadas en la explotación de los recursos naturales han contribuido a la transmisión generacional de la pobreza en el país. Por otra parte, las consecuencias de los abusos del modelo económico liberal profundizaron la concentración de riqueza, ampliando sostenidamente las brechas sociales y aumentando la pobreza en Nicaragua.

71 Los resultados han evidenciado que la calidad, intensidad y continuidad de las políticas públicas contenidas en las estrategias de reducción de la pobreza que fueron implementadas no fueron efectivas. La superficialidad, el enfoque asistencialista, la asignación limitada de recursos y la dispersión de los programas sociales fueron características recurrentes de las políticas gubernamentales que generaron alivio pero que no resolvieron el problema estructural de la pobreza en Nicaragua.

72 Que es un proceso de cambio en la calidad de vida del ser humano, sostenible, fomentando el desarrollo y protección de los recursos naturales y el medio ambiente, para garantizar el bienestar de las generaciones futuras.

73 Que restaura los derechos ciudadanos con el poder ciudadano.

74 Artículo 63 de la Constitución política de Nicaragua.

75 Ley No. 693.

76 “Que estos sean accesibles física, económica, social y culturalmente de forma oportuna y permanente asegurando la disponibilidad, estabilidad y suficiencia de los mismos a través del desarrollo y rectoría por parte del Estado, de políticas públicas vinculadas a la soberanía y seguridad alimentaria y nutricional para su implementación.”

77 Más Educación: obedeció la medida incluida en el Acuerdo ministerial No. 017-2007, por el cual se eliminaban los cobros en las escuelas públicas. Si se seguía cobrando y privatizando la educación, menos estudiantes habrían venido a las escuelas y más analfabetas mayores de 15 años tendríamos en el futuro. A la política No. 1 Más Educación, correspondió pues la Campaña Nacional de Alfabetización de Martí a Fidel que redujo drásticamente el analfabetismo en Nicaragua entre 2007 y el primer semestre de 2009 del 22 al 3,58%.

78 Mejor Educación: correspondió la Consulta Nacional del Currículo y la formulación y puesta en marcha del nuevo currículo durante 2007 y 2008. A esta Política corresponde también el nuevo Sistema de Formación y Capacitación del Magisterio y el nuevo perfil de las escuelas normales.

79 Otra Educación corresponde el Programa pro valores. Los valores, el buen vivir y el buen convivir, como amalgama de los saberes y los conocimientos del nuevo currículo.

80 Educación Participativa y Descentralizada: corresponden los Talleres de Evaluación, Programación y Capacitación Educativa (TEPCEs) realizados en los recién creados núcleos educativos, constituyéndose mensualmente en la más grande Asamblea de Educadores de América Latina. A esta política corresponde también la idea de un Plan Decenal de la Educación construido y administrado autónomamente desde los 153 municipios del país.

81 Todas las Educaciones obedecen la tarea y obstinada vocación del Ministerio de Educación por la articulación de “tantos vigores dispersos” expresada en los diferentes subsistemas educativos del país, en especial con el de la educación superior y con mayor urgencia aún con el del Sistema Educativo Autónomo Regional (SEAR) y la Educación Técnica Profesional.

82 Artículo 59 de la Constitución política de Nicaragua: “El Estado establecerá las condiciones básicas para su promoción, protección, recuperación y rehabilitación. Corresponde al Estado dirigir y organizar los programas, servicios y acciones de salud y promover la participación popular en defensa de la misma...”.

- <sup>83</sup> Nuestras coberturas de inmunizaciones son superiores al 90% de niñas.
- <sup>84</sup> La mortalidad materna son las defunciones de mujeres durante su embarazo, parto o en los 42 días posteriores al parto y por causas obstétricas y excluye las defunciones en ese período originadas por causas accidentales o incidentales; la mortalidad materna se expresa en relación a 100.000 nacidos vivos registrados. Para este logro se ha garantizado acceso de las mujeres del área rural a la atención de un parto seguro, funcionando 79 casas maternas para alojar a las mujeres con condiciones de atención segura del parto las 24 horas.
- <sup>85</sup> Para ello se impulsan controles para la vigilancia y promoción del crecimiento y desarrollo en menores de 5 años, con coberturas en el menor de 1 año cercanas al 100%. Estos controles se utilizan para la inmunización infantil con 5 vacunas que previenen 11 enfermedades.
- <sup>86</sup> Objetivos de Desarrollo del Milenio (ODM).
- <sup>87</sup> Según estimaciones de la Organización Mundial de la Salud (OMS).
- <sup>88</sup> Artículo 80 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>89</sup> Artículo 23, incisos 1, 2, 3 y 4 de la Declaración Universal de Derechos Humanos.
- <sup>90</sup> Aprobada en 1979 por la Asamblea General de las Naciones Unidas y ratificada por el Gobierno de Nicaragua el 10 de agosto de 1981.
- <sup>91</sup> Artículo 5, párrafos 3, 180, 181 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>92</sup> Titulación de territorios indígenas

<i>Territorios titulados</i>	<i>2007</i>			<i>2008</i>	<i>Junio de 2009</i>	
9	5			2	2	
Territorios titulados	RAAN	RAAS	Altos Coco Bocay	Extensión territorial (kilómetros cuadrados)	Número comunidades	Población beneficiada
9	4	1	4	10 210.68	121	53 580 habitantes

- <sup>93</sup> 19 de septiembre de 2008, Ley No. 664.
- <sup>94</sup> Ley No. 618 que garantiza la protección de la población trabajadora en materia de higiene y seguridad del trabajo.
- <sup>95</sup> Nicaragua registra según la Encuesta Nacional del Trabajo Infantil de 2005 a 239.000 niños, niñas y adolescentes entre 5 a 17 años en actividades laborales. En relación a las acciones destinadas a la erradicación del trabajo infantil tenemos que desde 2007 a la fecha se han venido promoviendo desde la CNEPTI (ver anexo 11) la firma de acuerdos y compromisos con productores agrícolas (café y tabaco) así como con los sectores de energía, minas y la pesca con la finalidad de implementar medidas conjuntas para erradicar el trabajo infantil, con énfasis en las peores formas, teniendo una excepcional experiencia en el “Plan Cosecha” llevado a efecto hasta ahora en 32 haciendas cafetaleras en Jinotega para lograr el retiro de niños y niñas de las actividades laborales del café y restituir sus derechos fundamentales de estudio, diversión, alimentación y otros, contando para tal efecto con el apoyo de OIT-IPEC, UNICEF y Save the Children entre otros organismos, brindándoles otras oportunidades educativorecreativas, servicios de salud básica a través de los Ministerios de Educación y Salud, beneficiando con el retiro del trabajo a 1.040 niños y niñas.
- <sup>96</sup> Sumado al incremento en un 50% en la cobertura del servicio público de empleo automatizado (Granada, León, Rivas y Managua) lográndose un incremento del ciento por ciento de personas colocadas a junio de 2009 con relación a diciembre de 2008.
- <sup>97</sup> Los principios fundamentales en seguridad social son: a) universalidad, a través de la protección que se brinda a todas las personas sin ninguna discriminación y en todas las etapas de la vida; b) solidaridad, protegiendo a los menos favorecidos con base a la participación de todos los contribuyentes al sistema; c) equidad, igualdad de oportunidades, de accesibilidad, de trato y de garantía de prestaciones; y d) integralidad, garantizando la cobertura de todas las necesidades de previsión amparadas dentro del sistema. Los desafíos de la seguridad social son: i) alcanzar una cobertura durante el período 2008-2012 de más del 35% de la población económicamente activa volviendo efectivos los derechos de más trabajadores; ii) fortalecer la atención médica de los asegurados y sus beneficiarios en las clínicas provisionales tanto públicas como privadas eliminando las exclusiones tanto de patologías como de fármacos; iii) incrementar las reservas institucionales, diversificando las inversiones y obteniendo mejores tasas de interés en el mercado financiero; iv) mejorar los niveles de recuperación de cartera corriente y morosa; v) disminuir hasta 60 el número de días para liquidar una pensión; y vi) ejecutar un estricto control de los gastos institucionales incentivando el ahorro de los recursos.



- <sup>98</sup> “Es obligación del Estado la preservación, conservación y rescate del medio ambiente y los recursos naturales.”
- <sup>99</sup> Un país que trabaja en armonía entre el ser humano y la naturaleza, que defiende el medio ambiente ante el cambio climático acelerado por el calentamiento global y que impulsa una visión integral entre el quehacer humano con la preservación de la naturaleza.
- <sup>100</sup> Rescate y promoción de la cultura y valores. Un pueblo con identidad es un pueblo libre que sabe defender y reclamar sus derechos. Un pueblo culto es un pueblo que toma conciencia de su identidad y tiene mayor capacidad para defender su cultura y sus valores.
- <sup>101</sup> Establecido en el Decreto presidencial N° 90-200, publicado en *La Gaceta, Diario Oficial* N° 04, de 7 de enero de 2002.
- <sup>102</sup> El Decreto N° 25-2001 publicado en *La Gaceta, Diario Oficial* N° 44, de 2 de marzo de 2001.
- <sup>103</sup> Artículo 27 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>104</sup> Artículos 315 (materia laboral), 427 y 428 del Código Penal.
- <sup>105</sup> Instituto Nicaragüense de la Mujer, 2007–2009.
- <sup>106</sup> Ley N° 648 “que tiene como objeto promover la igualdad y equidad en el goce de los derechos humanos, civiles, políticos, económicos, sociales y culturales entre mujeres y hombres”.
- <sup>107</sup> Que garantiza a las mujeres y a sus hijos/hijas la oportunidad de demandar con menos impedimentos el reconocimiento y la manutención.
- <sup>108</sup> Artículo 8 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>109</sup> Artículos 180 y 181 de la Constitución política de Nicaragua.
- <sup>110</sup> Ley N° 445 de 23 de enero de 2003 publicado en *La Gaceta, Diario Oficial* N° 16.
- <sup>111</sup> Ver artículo 60 de la Constitución política de Nicaragua. Para el desarrollo forestal se considera que el potencial agroforestal de Nicaragua es de alrededor de 72,8%; el 20,6% es agropecuario; el 43,9% son bosques y el 28,9% silvopasturas. Se estima que la participación del sector forestal en el PIB es de 1,3%. La velocidad de deforestación en el país es de 70.000 h por año entre 1948 y 2000. A este ritmo, dentro de 50 años se habrían terminado los bosques en Nicaragua. Ver Plan 24: la costa atlántica: el 46% del territorio nacional; el 72% del área forestal del país; el 95% de las cuencas hídricas drenan al Caribe; contiene el 70% de la producción pesquera; el 23% del área total agrícola; 60% de los recursos mineros. Además, la costa atlántica contiene 45.000 km de la plataforma continental con excelente potencial para la explotación de hidrocarburos y aproximadamente 700 km de costas en el mar Caribe.
- <sup>112</sup> Los habitantes de las regiones autónomas han expresado que quieren ser autores de su propio destino, del progreso y la democracia nicaragüense, pero desde su propia identidad y desde las prioridades que propiamente han determinado para superar su estado de urgencia, sentimiento que ha sido expresado claramente en el Informe de Desarrollo Humano del Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo (PNUD) dedicado a la costa Caribe. En la primera etapa de la EDCC se planteó el esfuerzo de superar la situación de urgencia que provocó el huracán Félix. El Gobierno de Reconciliación y Unidad Nacional en acuerdo con los gobiernos autónomos de la costa Caribe han definido las bases de un modelo de desarrollo con equidad social.
- <sup>113</sup> Artículo 11 de la Ley de reforma y adición a la Ley N° 290, Ley de organización, competencia y procedimientos del poder ejecutivo, publicada en *La Gaceta* N° 20, de 29 de enero de 2007.
- <sup>114</sup> Ley N° 655, la cual fue aprobada el 3 de junio de 2008, publicada en *La Gaceta* N° 130, de 9 de julio de 2008.
- <sup>115</sup> Se firmó el Protocolo y se encuentra en proceso de ratificación. Se encuentra en proceso un proyecto de reforma a la Ley N° 202.